

أهم عناصر مخطط القدس 2020

الأهداف الأنية تدرج في مقدمة الخارطة الهيكلية ومجملها إن (التوقعات السكانية المستقبلية للمدينة التي وضعها متخصصون إسرائيليون عملوا ضمن فريق للتخطيط في البلدية الاسرائيلية أشارت إلى إن عدد السكان الفلسطينيين "العرب" في القدس الشرقية سوف يصل حتى عام 2020 الى 380,000 نسمة، اي ان عددهم سوف يشكل 40% من مجموع عدد السكان في القدس الموحدة. هذه التوقعات المستقبلية للسكان الفلسطينيين هي التي دفعت باتجاه تحضير الخارطة الهيكلية وذلك تنبيه الحكومة الإسرائيلية من قبل المخططين الإسرائيليين من اجل تغير اتجاهات التطوير في المدينة لتغير هذا الواقع ولضمان تنفيذ قرارات الحكومة عام 1967 فيما يخص نسبة السكان اليهود إلى الفلسطينيين. وأيضاً حث الحكومة على اتخاذ إجراءات رسمية من اجل دعم أهداف التخطيط التي تتخلص في تحديد نسبة الفلسطينيين في القدس الشرقية وزيادة نسبة اليهود في القدس الشرقية والغربية.

يبد إن ما تخفيه الخارطة الهيكلية هو أهم مما تعلنه. لقد جاءت الخارطة الهيكلية لتطلق يد البلدية الإسرائيلية في استعمال جميع الأراضي التي تم تجميدها سابقاً كأراضي خضراء ومفتوحة لتسخيرها للاستيطان اليهودي ولإقامة مرافق عامة وخاصة يهودية عليها. الأمر الذي يمنع التمدد السكاني الفلسطيني من جهة ويمنع التواصل بين الأحياء الفلسطينية من جهة أخرى. فخلافاً لتمنك الحكومة الإسرائيلية من مصادرة الأراضي بدون أبداء الاسباب، فإن بلدية الاحتلال لا تستطيع مصادرة الأراضي إلا بموجب خارطة هيكلية تحدد بموجبها استعمالات هذه الأراضي وتمكن البلدية من وضع اليد عليها. فبينما عدت المرافق اليهودية المزمع اقامتها، تجاهلت الخارطة الهيكلية جميع حاجات الفلسطينيين من مرافق تعليم وخدمات وصناعات خفيفة ومرافق ثقافية.

ففي سبيل تحقيق الأهداف السياسية المنحازة إلى فرض أغلبية يهودية بشتى الطرق والأساليب لجا المخططون إلى المراوغة والتلاعب بالحقائق والأرقام. فجاءت الخارطة الهيكلية القدس 2000 مشوبة بتناقض المعطيات وعدم الدقة وحتى بأخطاء كثيرة في عرض المعطيات والأرقام خصوصاً في ما يتعلق بالوحدات السكنية حتى سنة 2020.

فعلى سبيل المثال، اعتمد المخططون الإسرائيليون مسبقاً معطيات خاطئة حين تجاهلوا وجود أكثر من 15,000 وحدة سكنية قائمة لم يدخلوها في حسابهم. (وهي الأبنية الغير مرخصة التي اضطر الفلسطينيون لبنائها لحرمانهم من تراخيص البناء من قبل بلدية الاحتلال).

خلفية تاريخية

مخطط التنظيم الشامل المصدق لمدينة القدس، والذي ما زال ساري المفعول، هو مخطط رقم 62 والمصدق منذ سنة 1959.

المساحة التي يشملها المخطط المقترح (القدس 2000) هي 126,000 دونم وتشمل أكثر من 70,000 دونم من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ضمت إلى حدود بلدية القدس الإسرائيلية بعد الاحتلال عام 1967

بعد احتلال القدس الشرقية عشية حرب 1967 اتخذت البلدية الإسرائيلية في القدس الغربية قراراً بتوسع حدود بلدية مدينة القدس من حوالي 11,000 دونم إلى حوالي 70,000 دونم وذلك بضم أراضي 28 قرية في محيط المدينة المحتلة بدون ضم سكانها. تزامن هذا القرار مع قرار للحكومة الإسرائيلية باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على نسبة 70% من سكان المدينة "الموحدة" يهوداً، و30% فلسطينيين (عرب) فقط.

لتنفيذ هذا القرار قامت الحكومة الإسرائيلية مباشرة بمصادرة ما يقارب 35% من هذه الأراضي لبناء مستوطنات يهودية. كما قامت الحكومة بمصادرة ما يزيد عن 14% إضافية لإقامة شبكة طرق للمستوطنات اليهودية. وقامت بلدية الاحتلال بوضع مخططات تنظيمية للأحياء الفلسطينية تكفل بموجبها تطبيق القرار الحكومي فيما يخص نسبة السكان الفلسطينيين إلى اليهود. هدفت هذه المخططات إلى تحديد عدد السكان الفلسطينيين عن طريق تجميد استعمال ما يقارب من 38% من الأراضي الفلسطينية بإعلانها مناطق خضراء أو مفتوحة يمنع فيها البناء بشكل قاطع، وعن طريق التباطؤ الشديد في إصدار رخص البناء في المناطق التي أنجز فيها التخطيط. هذه المناطق الخضراء و المفتوحة تلتف بشكل دائري كاملة حول كل الأحياء الفلسطينية لتمنع تمددها من جهة وتمنع تواصلها الجغرافي من جهة أخرى.

أهداف الخارطة الهيكلية القدس 2000

هدف التخطيط (الاسمى) نحو 2020 كما جاء في الخارطة الهيكلية هو فرض " أغلبية يهودية مطلقة"، وتحويل القدس الى (عاصمة الدولة الاسرائيلية ومركز الحكم) تحقيق الحلم الصهيوني.

- أكثر من نصف مساحة البلدة القديمة يتبع الملكية العربية الإسلامية، وما نسبة 30% بأيدي الكنائس، في حين إن أكثر من 20% وقع تحت السيطرة الإسرائيلية

من أهم المعطيات والتوصيات في الخارطة الهيكلية:

- يوجد في البلدة القديمة كثافة سكانية عالية تصل إلى 119.5 نسمة للدونم، بينما في باقي المناطق بالقدس الشرقية تتراوح 5.2-26.3
- المخطط يدعوا إلى العمل على تخفيف الكثافة السكانية في البلدة القديمة، بدعوى إلى تدخل رسمي حكومي وبلدي لتشجيع الهجرة
- خفيف الكثافة عن طريق توحيد بين الوحدات السكنية
- تطبيق القانون الإسرائيلي بشكل صارم فيما يتعلق بالبناء الغير مرخص (وليس إيجاد حلول سكنية)
- يوجد ضعف في عملية فرز الأراضي إلى قطع واحواض، ويستثنى من ذلك الحي اليهودي مما يضاعف من صعوبة إثبات حقوق الملكية
- إن طبيعة البناء في البلدة القديمة، طبقة فوق اخرى، يجعل من الصعوبة بمكان التعرف إلى حقوق الملكية وتسجيلها، كونه يتطلب اعترافا بتعدد حقوق ملكية الأرض الواحدة ضمن طبقات متعددة
- البيوت التي ليست ذات قيمة لترميم والتي تؤدي تركيبة النسيج البلدي يمكن هدمها
- المخطط تقترح إن الخدمات على مستوى الإحياء تبقى في المدينة
- الخدمات على مستوى المدينة- مدارس إعدادية ثانوية وخدمات أخرى يتم نقلها خارج الأسوار.

المعطيات والأرقام على ارض الواقع

- الكثافة السكانية في أكثر الإحياء اكتظاظا في البلدة القديمة يبلغ 50.3 نسمة للدونم
- يوجد خارطة للبلدة القديمة عليها أرقام قطع واحواض، كما يوجد صكوك ملكية متعددة للعقارات في البلدة القديمة من العهد التركي مرورا بالعهد البريطاني والأردني ويوجد أيضا وثائق صادرة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

بعض عناصر الخارطة الهيكلية (القدس 2000)

1. يعتبر المخطط زيادة كثافة البناء وزيادة الكثافة السكانية العامل الاساسي في التخطيط ويتجاهل او يستخف بعوامل التطوير الاخرى للسكان الفلسطينيين التي يجب ان تلازم تكثيف السكن.

ورغم إن هؤلاء المخططون اعترفوا بان المخططات القائمة للقدس الشرقية لا توفي باحتياجات السكان وان هنالك أزمة سكن كبيرة إلا إنهم أيضا اعتمد مقاييس خاطئة ومتناقضة أخرى في تفسيرهم لعمليات البناء في الإحياء الفلسطينية، إذ وصفوها بالعشوائية وبن البناء جاء لأسباب "سياسية" وليس كحاجة أساسية.

بناء على ما سلف، لم يكن المخططون الذين وضعوا الخارطة الهيكلية معنيين بأي شكل من الأشكال بتوفير احتياجات الفلسطينيين المستقبلية الضرورية حتى سنة 2020 بل التزموا بقرارات حكومية هدفها المعلن تحديد عدد السكان في المدينة، وبذلك ساهموا بدورهم بتوفير الإجراءات الرسمية للحد من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية.

لعل اخطر جزء من الخارطة الهيكلية هو الإطار الفكري لتغيير وتحديث البلدة القديمة لخدمة الهدف السياسي الأحادي لدولة إسرائيل. فكما باقي الاجزاء، يهدف التخطيط للبلدة القديمة إلى تقليص عدد السكان الفلسطينيين عن طريق التدخل المباشر والغير مباشر، وعن طريق المراوغة والتلاعب بالمعطيات والأرقام.

معطيات مهمة حول البلدة القديمة

- أعلنت البلدة القديمة سنة 1981 كتراث إنساني عالمي من قبل اليونسكو.
- في عام 1982 وضعت اليونسكو البلدة القديمة على لائحة التراث العالمي المههد بالخطر.
- يس على البلدة القديمة قانون الآثار الإسرائيلي الذي يعتمد على القانون الانجليزي الذي لا يعتبر إي صرح أو بناية أثرية إلا إذا كان قائما منذ القرن السابع عشر
- يسرى على الموقع مخطط م/9 الذي أصدرته بلدية الاحتلال
- مخططوا الخارطة الهيكلية "القدس 2000" يعترفون إن المخطط ع م/9 لم يأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان
- لا يوجد مخططات تفصيلية للبلدة القديمة، "الحي اليهودي"
- يجب الإشارة هنا إلى أن العقارات (فيما يسمى بالحي اليهودي) تعود ملكيتها الى عائلات مقدسية. قبل العام 1948 كان هنالك عدد قليل من اليهود يقطنون في عقارات مستأجرة من العائلات الفلسطينية في البلدة القديمة. في العشرينيات من القرن الماضي
- في 1967، قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي والعقارات الفلسطينية على مسطح يقارب 122 دونم في غرب جنوب البلدة القديمة، وفي المنطقة المحاذية لحائط البراق والمسجد الأقصى، وقامت بتدمير العقارات وأقامت عليها إنشآت جديد خصصتها لليهود
- مؤخرا تم تسجيل هذه المنشآت رسميا باسم مالكيين يهود خلافا لكل الشرائع الدولية

المغالطات وتناقض المعطيات وذلك لتحقيق أهداف التخطيط ذاتها وهي تقليص الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة وزيادة إعداد اليهود بالاستعانة بشتى الاساليب، ويذهب المخطط إلي التشكيك بالملكية الفلسطينية للعقارات في البلدة القديمة

9. بالإضافة إلى ذلك يشير الإطار الفكري للخارطة إلى "خطة لتطوير وتحديث البلدة القديمة". ما يرمي إليه هذا التفكير هم التخلص من سكان البلدة الأضعيفي أو المتوسطي الحال واستبدالهم بالميسورين، إذ يأتي هذا الإطار الفكري على ذكر إجراءات صارمة ومواصفات ورخص للترميم لا يقدر على استخراجها أو إتباعها سوى الطبقة الميسورة

10. ولاكن الأهم في ما يخص البلدة القديمة هو تحكم حفنة من المخططين الإسرائيليين بمستقبل البلدة القديمة التي تعد ارث إنساني عالمي، وتسخر مستقبلها لخدمة أهداف سياسية إسرائيلية

11. ما يستخلصه القارئ العادي للخارطة الهيكلية هو أنها سوف تزج بالسكان الفلسطينيين في إحياء مكتظة تفتقر لأسباب النمو والتطور، معزولة عن بعضها البعض ومعزولة عن مركز جماعي للحياة يضم كل أسباب التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. يعتمد أفرادها على التشغيل في المرافق الإسرائيلية

12. لا يأتي المخططون على ذكر السور العازل الذي يلتف حول الكيان الفلسطيني ليطبق عزل السكان الفلسطينيين عن محيطهم الاجتماعي الاقتصادي القومي. المخططون يدعون إن الحائط لم يكن في الحسبان عندما أنجزوا الخطة.

أبعاد إصدار الخارطة الهيكلية على القدس الشرقية

يشكل إصدار الخارطة الهيكلية انتهاكا صارخا للشرعية الدولية، وبالأخص قرارات الجمعية العمومية رقم 181. 194. 298. 303. وقرارات مجلس الأمن 242. 298. 478. القرار رقم 298 يعتبر أن "جميع التشريعات والاجراءات الادارية الذي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، بما فيها مصادرة الاراضي والاملاك، نقل السكان والتشريعات التي تهدف إلى ضم القسم المحتل، كلها باطله ولا تستطيع تغيير وضع المدينة". كما أن إصدارها يعد خرقا لجميع الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول جدار العزل العنصري.

إصدار الخارطة الهيكلية في الفترة التي شرع فيها الإسرائيليين في بناء سور العزل العنصري تمهيدا لعزل القدس عن محيطها الفلسطيني لتحديد مستقبل المدينة بشكل انفرادي وأحادي تأتي لتمهد لهذا الانفراد عن طريق تقليص وإضعاف الحجم الفعلي والكيان القومي الفلسطيني في المدينة لقطع الطريق على سكان المدينة في تقرير مصيرهم ومصير المدينة كعاصمة للدولة الفلسطينية.

2. لا توضح الخارطة الهيكلية المقاييس التي اعتمدها المخطط في تحديد نسبة استغلال الأراضي للبناء في الإحياء الفلسطينية، ولم يميز بين الإحياء القروية والمدنية. وخصوصا فيما يتعلق بزيادة الوحدات السكنية عن طريق زيادة كثافة البناء والتي تعتبر المؤشر المهم في التميز بين الكثافات في المدن للكثافات بالفري، استغل المخططون أزمة السكن العالية في المنطقتين القروية والمدنية وبدلا من إن يوفرنا الوحدات اللازمة للتطوير وفق معايير ومقاييس مهنية، اعتمدوا نسبة استغلال 100% بالنسبة لزيادة الكثافة في جميع الإحياء. مما سوف يحول جميع الإحياء الفلسطينية إلى مجمعات سكنية تفتقر إلى مقومات السكن الحضري وتؤدي إلى تدهور في مستوى المعيشة.

3. يمعن المخططون في المغالطات والاستخفاف. فالمدقق في المعطيات والأرقام في الخارطة الهيكلية يكتشف أن وحدات السكن ونسب زيادة البناء المذكورة في الخارطة، والتي يتم بموجبها توفير السكن للفلسطينيين حتى 2020، قد استغلت معظمها من قبل

4. عدم توفير الخدمات العامة الضرورية في الإحياء التي تتناسب طرديا مع زيادة كثافة البناء والسكن مما يؤدي إلى تدنى المستوى المعيشي للسكان

5. بالنسبة للخدمات العامة يعترف المخطط بوجود نقص كبير بالخدمات ولا يعالج إي من الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للفلسطينيين ويكتفي (بالتوصية) لتحضير مخططات. بالنسبة لتعليم العام يكتفي بذكر الخطة الخطة الموضوعة لسنة 2010 بينما هدف الخطة لسنة 2020 " الجدير بالذكر ان مستوى التعليم القائم حاليا متدني جدا". الخارطة الهيكلية لا تأتي على ذكر إي شيء عن تطوير التعليم العالي والتعليم التكنولوجي للشباب المقدسي

6. بينما لا يأتي المخطط على إي ذكر أو إمكانية للتطوير الاقتصادي الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة للفلسطينيين، يوصى المخطط الهيكلية بنقل الصناعات التقليدية من القدس الشرقية المقامة في وادي الجوز إلى المناطق الصناعية في القدس الغربية. بالإضافة إلى نقل الكراجات من منطقة وادي الجوز إلى المنطقة الصناعية في عطروت (إذ تعتبر منطقة وادي الجوز ضمن المدينة القديمة في حوض البلدة القديمة- ذات الأهمية التاريخية لليهود)

7. بالنسبة للتجارة والخدمات فهي تأتي على ذكر مبهم لتطوير قطاع الفنادق في القدس الشرقية وتوصي برفع البناء التجاري من 6-8 طبقات. الجدير بالذكر إن المنطقة التجارية في القدس الشرقية تتمحور في داخل البلدة القديمة والشوارع الملاصقة لها خارج السور. هذه المناطق تعتبر في حوض البلدة القديمة الذي يمنع ارتفاع البناء فيها

8. يتعامل المخططون مع البلدة القديمة بنفس الأسلوب من

التخطيط للأحياء الفلسطينية سابقا وكما حصل الآن في إصدار "القدس 2000".

المخطط أو الخارطة الهيكلية (القدس 2000) لم يتم التصديق على عليه نهائيا بعد.

يوجد المخطط حاليا في اللجنة اللوائية للمناقشة. قامت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء قبل حوالي الشهرين بالموافقة عليه ورفعت توصية إلى اللجنة اللوائية من اجل مناقشته. مما يعني إن المرحلة القادمة هي إعلان المخطط للإيداع وإعطاء فرصة لمن يود الاعتراض عليه إن يعترض. ويجب التنويه انه يحق للجنة اللوائية أن تقبل بالمخطط أو ترفضه وترجعه إلى اللجنة المحلية.



3. لم يكن هدف معرفة المعطيات السكانية للفلسطينيين على يد المخططين الاسرائيليين في الأصل تحديد احتياجاتهم المستقبلية من سكن وخدمات عامة، بل لتحديد وتقليص السكن والخدمات لهم ولمصادرة أراضيهم التي تم تجميد استعمالها بموجب مخططات الأحياء التي وضعتها البلدية سابقا، وتسخيرها لخدمة الاستيطان اليهودي والتسريع في عملية تهويد المدينة.

4. اعتبار المناطق الخضراء التي تم تحديدها في مخططات الأحياء التي وضعت سابقا من قبل البلدية الإسرائيلية الهيكل الرمزي لاستعمال الأراضي الذي على أساسه حددت باقي استعمالات الأراضي. هذه الأراضي التي تعود ملكيتها للفلسطينيين والتي تم تجميد استعمالها تلتف دائريا حول جميع الأحياء العربية لتمنع توسعها وتمنع تواصلها ببعضها البعض. هذه الأراضي سوف تشكل الاحتياطي الاستراتيجي للتواجد اليهودي المكثف بين الأحياء العربية. فلقد تم تحويل مناطق خضراء في السابق إلى مناطق استيطان يهودي في جبل أبو غنيم وريشيس شعفاط.

5. استغلال المناطق الخضراء التي تلتف حول مناطق السكن الفلسطينية لتطوير المرافق الإسرائيلية والاستيطان اليهودي سوف يؤدي إلى عزل عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض وتحويلها إلى جيوتات مكتظة خصوصا إذا ما دققنا في معطيات البناء والسكن للفلسطينيين المدرجة في الخارطة.

6. تتسم الخارطة الهيكلية بالاستخفاف وعدم الجدية والمغالطات المقصودة أو غير المقصودة في إدراج الأرقام حول وحدات السكن القائمة والمخططة للأحياء الفلسطينية. لذا يصعب الاستنتاج إذا ما كان إصدار الخارطة يكفل أي حق أو حتى التزام مهني بتنفيذ ما جاء فيها خصوصا إذا ما تم التدقيق في أهدافها المعلنة وغير المعلنة.

7. عدم إدراج خطط تطوير اجتماعية واقتصادية للفلسطينيين في الخارطة الهيكلية والاكتماء بالتوصية للقيام بالدراسات لتطوير خطط مستقبلية تؤذن بأن هذه الخارطة جاءت لتحقيق ما جاء في نصوصها المشورة، وهو فرض "أغلبية يهودية مطلقة" باستعمال شتى الاساليب الممكنة، وتحويل القدس إلى "عاصمة الدولة الإسرائيلية ومركز الحكم"، وتحقيق "حلم الاباء". فما ترمي له على أرض الواقع هم تحجيم عدد السكان الفلسطينيين وتقسيم وجودهم بما يخدم هذه الأهداف.

إن اخطر ما جاء في الخارطة الهيكلية هو الإطار الفكري للتحكم في الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة وفي مستقبل التراث الإنساني فيها مما يشكل خرقا واضحا للقوانين الدولية التي أدرجت بموجبها مدينة القدس على لائحة التراث العالمي.

كيف يتم التعامل مع الخارطة: ليست هذه هي المرة الأولى التي تستعمل فيه البلدية الإسرائيلية التخطيط كأداة سياسية، ولم يجب فرق التخطيط الإسرائيلية في البلدية سابقا تسخير التخطيط لأهداف سياسية على حساب المهنية، لا بل بادروا هم أنفسهم لذلك كما حصل في